انعكاسات النمو الديموغرافي ومخرجات التعليم على سوق العمل في الجزائر

أ/عياشي نور الدين
جامعة قسنطينة 2

الملخص :

تعتبر المسألة الاقتصادية جوهر اهتمامات البلدان النامية، ومن المهم جدا أن تضاف إليها إشكالية أخرى وهي المسألة الديموغرافية، نظرا لترابطهما الكبير وصعوبة الفصل بينهما. فالتغير الذي يطرأ على التركيبة العمرية للسكان يشكل انعكاسا للتحول الديموغرافي في المجتمع، ومعه تطرح مسائل أساسية تتعلق بمجالات التعليم، التشغيل، الصحة، الحماية الاجتماعية، والإنفاق العمومي.

وفي ظل تذبذب مستويات النمو الاقتصادي، تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تجسيد جهودها التنموية، ومن أهم هذه التحديات مدى القدرة على استثمار الإمكانات والطاقات البشرية، وخاصة فئة الشباب باعتبارها أداة ومحرك التنمية المستدامة. وبالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر، فإن الملاحظ هو ارتفاعه لدى فئة الشباب وخاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على سوق العمل في الجزائر وظاهرة البطالة بكل إفرازاتها في ظل النمو الديموغرافي والتركيبة العمرية للسكان، إضافة إلى تأثير مخرجات التعليم بمختلف أطواره على هيكل البطالة.

الكلمات المفتاحية: النمو الديموغرافي، مخرجات التعليم، النمو الاقتصادي، سوق العمل في الجزائر.

Abstract :

Developing countries have always considered that economic issues are the core of their interests. However, it seems that there is another issue, which can be more important; it is that of demographic issue. The latter is greatly correlated to that of economic issues, and it is hard to separate them from each other. Then, it can be said that changes that happened within the age structure of habitants reflect the demographical evolution in a society, hence, many issues would follow this evolution such as; education, employment, health, social protection, and public expenditure.

Under Algerian economic growth fluctuation, it can be observed that it is of a great challenge for Algeria to make its developments efforts for real. Thus, the main challenges that could face with are of: investment capabilities level, and human competences, especially youth people. This category is considered as the engine for sustainable development. Although the overall of an unemployment rate has decreased, it is not, however, the case for the youth category especially for those holding higher degrees.

Therefore, this study works on shedding a light on Algerian labor market analyzing critically certain phenomenal cases like employment, demography, the age structure of habitants, and the effect of educational output on the structure of employment.

Keywords: Demographic growth, Education output, Economic growth, Labor market in Algeria

مقدمة:

انطلاقا من أن معدل البطالة هو تعبير عن الاختلالات الحاصلة بين مستويات عرض وطلب العمل، فقد أصبح إدراج مؤشرات التحول الديموغرافي واتجاهاته ضرورة ملحة، سواء تعلق الأمر بدراسة أسواق العمل ومستقبلها، أو تغير التركيبة العمرية وتأثير ذلك على احتياجات السكان الاجتماعية.

بالنظر لتذبذب مستويات النمو الاقتصادي وتأثير ذلك على سوق التشغيل، تواجه الجزائر تحديات كبيرة لاستيعاب الأعداد المتزايدة للعاطلين أو الوافدين الجدد إلى سوق العمل. فالسياسات الاقتصادية التي اعتمدت على دور القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص التوظيف قد أثبتت محدوديتها في استيعاب الأعداد المتزايدة للأيدي العاملة، والناتجة أساسا عن الزيادة السكانية من جهة، وزيادة نسبة السكان الحضر من جهة أخرى.

تذبذب مستويات الأداء الاقتصادي، تضاف إليه جملة من العوامل المؤثرة على سوق التشغيل في الجزائر، نذكر منها خاصة إشكالية النمو الديموغرافي وانعكاساته على تغير التركيبة العمرية للسكان. كما تعتبر مخرجات المنظومة التعليمية، كما ونوعا، من العوامل الضاغطة على مستويات التشغيل في الجزائر، إضافة إلى ظاهرة التسرب المدرسي التي تساهم في تغذية سوق العمل بشكل مستمر وقبل الأوان، وبمستوى تأهيلي قد لا يتماشى والتوجهات الاقتصادية للجزائر، وكذا احتياجات المؤسسات الاقتصادية وبخاصة مؤسسات القطاع الخاص التي أصبحت المحرك الأساسي للتشغيل ببلادنا.

مما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي انعكاسات التحول الديموغرافي ومخرجات التعليم على سوق العمل في الجزائر؟

ولتعزيز هذا الطرح يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اتجاهات النمو الديموغرافي في الجزائر؟
- ما هي خصائص ومخرجات المنظومة التعليمية في الجزائر؟
- كيف يمكن تفعيل سوق العمل في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لمسألة البطالة وتأثيراتها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما جعلها تحظى بعناية خاصة لدى الحكومة الجزائرية من خلال العديد من البرامج والأجهزة الرامية لرفع معدل التشغيل خاصة لدى فئة الشباب. كما تكمن الأهمية في محاولة إبراز إشكالية البطالة وارتفاع معدلاتها في صفوف الفئات الشبانية وخاصة حاملي الشهادات الجامعية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح انعكاسات النمو الديموغرافي على الاحتياجات المتنامية للسكان وخاصة في مجال التشغيل، إضافة إلى إبراز مخرجات المنظومة التعليمية كأحد العوامل الضاغطة على مستويات التشغيل في الجزائر سواء تعلق الأمر بحملة الشهادات، أو ظاهرة التسرب المدرسي التي تساهم في تغذية سوق العمل.

كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى إبراز الآليات الكفيلة بتنظيم سوق العمل في الجزائر انطلاقا من المعطيات الديموغرافية، ومستوى أداء المنظومة التعليمية، وفي ظل الوضع الاقتصادي والصعوبات المالية التي تعرفها الجزائر.

منهج الدراسة:

بالنظر لطبيعة الموضوع، وسعيا لتحقيق أهداف الدراسة، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال تجميع وتحليل المعلومات والإحصائيات الواردة في مختلف المراجع ذات الصلة بالموضوع، ومحاولة إبراز ظاهرة البطالة في الجزائر ومختلف العوامل المؤثرة والمفسرة لذلك، ومن ثم التطرق إلى الآليات الكفيلة بتنظيم سوق العمل في الجزائر.

أدوات الدراسة:

تمت الاستعانة بأسلوب الدراسة الأكاديمي الذي يعتمد على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع البحث، وكذا المواقع الالكترونية المتخصصة بغرض الحصول على الإحصائيات المتعلقة بموضوع البطالة وبسوق العمل.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، ارتئينا تناوله في المحاور الثلاثة التالية:

- اتجاهات النمو الديموغرافي في الجزائر
- مؤشرات التعليم في الجزائر
- سوق العمل في الجزائر.

1. اتجاهات النمو الديموغرافي في الجزائر

إن مفهوم السكان، بجانبيه الكمي والنوعي، هو جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة، فالمسألة الديموغرافية هي من القضايا الهامة التي تستوجب أخذها بعين الاعتبار في رسم معالم السياسة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي (التعليم، الصحة، السكن، التشغيل وغيرها). والملاحظ أن النمو الديموغرافي المسجل لم تصاحبه تنمية اقتصادية بشكل تناسبي، على اعتبار أن الزيادة السكانية تنمو بوتيرة أكبر من معدلات النمو الاقتصادي المسجلة.

وقد أصبحت المشكلة السكانية، الشغل الشاغل للمجتمعات والمنظمات الدولية، وخاصة بلدان العالم الثالث، التي تفاقمت فيها المشكلة إلى حد كبير. فالنمو المتسارع للسكان من شأنه التأثير على خطط التنمية ونتائجها، وقدرات المجتمع وموارده المالية، ومن ثم زيادة التحديات في رفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير الحياة المستقرة لهم.

تمتد الآثار السلبية للزيادة السكانية، لتشمل سوء توزيع السكان وتركزهم في المدن، مما يشكل ضغطا كبيرا على الإمكانيات، الخدمات، والموارد المتاحة، تنتج عنه العديد من المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، انطلاقا من أن تزايد السكان في المناطق الحضرية يساهم في الضغط أكثر على فرص العمل المتاحة. وقد أدى النمو الديموغرافي السريع في الجزائر في سنوات السبعينيات والثمانينيات إلى تزايد الطلب على مناصب الشغل، وتفاقمت معه مشكلة البطالة بوصول جيل السبعينيات إلى سن النشاط، وفي ظل عجز الدولة بسبب الظروف الاقتصادية التي عرفتها تلك الفترة.

1.1 تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر

إن الدراسات السكانية التي أنجزت، تبين وجود أربع مراحل للنمو السكاني:

- تكون المرحلة الأولى بطيئة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات في آن واحد، وهذه تمثلها المجتمعات الزراعية والمتخلفة.
- المرحلة الثانية تميزها سرعة النمو، بفعل انخفاض معدل الوفيات بصورة أسرع من انخفاض معدل الولادات، وهذا نتيجة تحسن مستوى الخدمات الصحية المقدمة، والتي تبرزها تحسن المؤشرات الصحية للسكان (أمل الحياة عند الولادة، مؤشرات الخصوبة، معدل الولادات والوفيات الخام..)، مستويات التعليم، وتحسن المؤشرات الاقتصادية.

- المرحلة الثالثة تتسم بالهبوط التدريجي لنمو السكان، نتيجة انخفاض مؤشر الخصوبة، وتعرف بالمرحلة الانتقالية
- المرحلة الرابعة يصل فيها النمو إلى الثبات المرشح للتناقص من خلال التوازن بين معدلات الوفيات والخصوبة.

لقد تأخرت الجزائر في تبني برامج السياسة السكانية وتفعيلها إلى بداية الثمانينيات، والنظرة التي كانت سائدة هي أن أحسن وسيلة هي التنمية. هذا الشعار تبنته الجزائر في الندوة العالمية الأولى للسكان في بوخارست (رومانيا) في شهر أوت من سنة 1974 [1]، والتي أوصت بضرورة تبني برامج لمراقبة معدلات النمو السكاني. غير أن السياسة السكانية في الجزائر لم تتعد برامج حماية الأمومة والطفولة، حيث أقر قانون الصحة لسنة 1976 نظام مجانية العلاج، وتبني سياسة وطنية في مجال تباعد الولادات هدفها الأساسي حماية صحة الأم والطفل.

في الفترة بين 06 ـ 14 أوت من سنة 1984 [2] تم عقد الندوة العالمية حول السكان في مكسيكو لمناقشة وتقييم حصيلة القرارات التي تم اتخاذها منذ عشر سنوات، وتحديد الاستراتيجيات العامة التي يمكن أن تساهم في بلورة وتدعيم السياسات الديموغرافية المنتهجة من قبل الدول. وقد شهدت هذه الندوة تغيرا واضحا في موقف الجزائر اتجاه المسألة الديموغرافية واعتبارها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

بداية الثمانينيات التي شهدت انخفاضا في أسعار المحروقات في السوق العالمي، كانت لها آثار سلبية على البرامج التنموية المعتمدة، وعجزت الجزائر على تحقيق التوازن والانسجام بين مؤشرات التنمية ومستويات النمو الديموغرافي وتبعاته الاجتماعية المتعلقة خاصة بجوانب السكن، مجانية العلاج، وتوفير مناصب التشغيل للوافدين على سوق العمل. هذه التحديات الجديدة شكلت نقطة تحول جوهرية في السياسة السكانية للجزائر، من خلال اعتماد الحكومة الجزائرية لما عرف بالبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي (*PNMCD*) بتاريخ 1983/02/20 [3] والذي ركز على ثلاث محاور رئيسية:

- تطوير المنشآت والبنية التحتية لتسهيل الحصول على الخدمات في مجال تباعد الولادات؛
- تدعيم برامج التوعية والتربية الصحية لتحسيس المواطنين بأهمية التحكم في مؤشر الخصوبة؛

- تنشيط الدراسات والأبحاث المتعلقة بمحددات النمو الديموغرافي والتنظيم العائلي.

هذه النظرة الجديدة للمسألة الديموغرافية، مكنت الجزائر من تحقيق نتائج ايجابية تجسدت بالخصوص في التراجع المحسوس في مستويات الخصوبة. فبعد أن كانت تتجاوز 08 أطفال لكل امرأة في الستينيات هبط هذا المؤشر بشكل ملموس إلى 4,5 طفل لكل امرأة في سنة 1990، ليستقر في حدود 3,1 طفل لكل امرأة في سنة 2016.

شكل رقم (1): تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر (عدد الأطفال لكل امرأة) 1970 ـ 2016

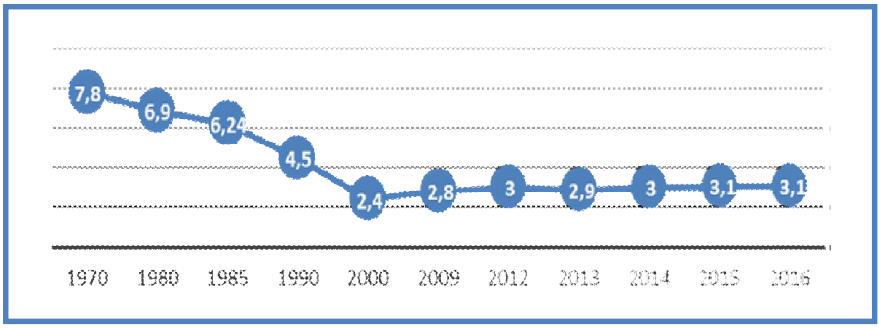

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المراجع التالية:

- *Enquête Algérienne Sur La Santé De La Famille, 2002,* Projet Pan Arabe Pour La Sante De La Famille, *analyses Approfondies, 2005, p 44, http://www.sante.gov.dz, consulté le 02/12/2017.*
- *ONS, Démographie Algérienne 2016, p5, www.ons.dz, consulté le 03/12/2017.*

يعتبر مؤشر الخصوبة، من العوامل الأساسية في تحديد شكل التركيبة العمرية للسكان، وقد عرف هذا المؤشر مرحلتين مختلفتين في الجزائر، فالمرحلة الأولى (1970 ـ 1985) عرفت تراجعا بطيئا بانتقاله من 7,8 إلى 6,24 طفل لكل امرأة. وقد اتسمت هذه الفترة بانتشار الأمية، وعدم اهتمام الجزائر بمسألة التحكم في النمو الديموغرافي[4]. أما المرحلة الثانية فاتسمت بتراجع محسوس لهذا المؤشر سمح للجزائر بتجاوز المرحلتين الأولى والثانية من التحول الديموغرافي، ودخولها المرحلة الثالثة (النمو المتناقص) بانتقال مؤشر الخصوبة الكلي إلى حدود 2,4 في سنة 2000 واقترابه من ملامسة معدل الإحلال. غير أن الإحصائيات الأخيرة تشير إلى عودة هذا المؤشر للصعود مجددا ليصل إلى 3,1 طفل/امرأة

في سنة 2016، وهو ما يعيق انتقال الجزائر إلى المرحلة الرابعة (مرحلة النضج الديموغرافي).

انخفاض معدلات الخصوبة، قد يكون له الأثر الإيجابي على مستوى النمو الاقتصادي، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان في سن العمل وانخفاض عدد السكان المعالين، وهو ما يتيح أداء سريعا للنمو الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال ارتفاع مستويات الادخار والاستثمار. ويرتبط انخفاض مستويات الخصوبة بجوانب مختلفة من التنمية، فالعلاقة السببية موجودة في الاتجاهين، حيث أن تحسن الأوضاع الصحية وارتفاع مستويات التعليم يساهمان في انخفاض حجم الأسر المرغوب فيها، بينما يؤدي تراجع معدلات الخصوبة في كثير من الأحيان إلى ارتفاع مستويات نصيب الفرد من الانفاق على مجالات الصحة والتعليم[5].

تجاوز عدد السكان المقيمين في الجزائر عتبة الـ 40 مليون نسمة في جويلية 2016، وبزيادة طبيعية بلغت 886000 نسمة، وبمعدل نمو طبيعي بلغ 2,17%، وتفسير ذلك يكمن في تراجع معدل الوفيات وتزايد معدل الولادات. كما تم تسجيل تزايد في عدد الولادات وتجاوزه لعتبة المليون للسنة الثالثة على التوالي، حيث تشير تقديرات الديوان الوطني للإحصاء إلى بلوغ سكان الجزائر 40,8 مليون نسمة في الفاتح جويلية 2016، وانتقاله إلى 41,3 مليون نسمة في الفاتح جانفي من سنة 2017، وإذا بقيت وتيرة النمو الطبيعي المسجلة في سنة 2016، فإنه يتوقع أن يبلغ عدد السكان المقيمين 42,2 مليون نسمة في الفاتح جانفي من سنة 2018[6].

جدول رقم (1): بعض المعطيات الديموغرافية للجزائر

	1990	2000	2005	2010	2012	2015	2016
عدد السكان بالألف	25022	30416	32906	35978	37495	39963	40836
عدد الولادات بالألف	775	589	703	888	978	1040	1067
المعدل الخام للولادات (‰)	30,94	19,36	21,36	24,68	26,08	26,03	26,12
المعدل الخام للوفيات (‰)	6,03	4,59	4,47	4,37	4,53	4,57	4,42
معدل النمو الطبيعي (%)	2,49	1,48	1,69	2,03	2,16	2,15	2,17
معدل الإعالة الديموغرافية	92,4	68,5	56,6	55	56,2	60,1	61,8

Source : *ONS, Démographie Algérienne 2016, p1. www.ons.dz, consulté le 03/12/2017*

وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء دائما، فقد تميزت سنة 2016 بتسجيل 1,067 مليون ولادة حية أي ما يعادل 2900 ولادة حية في اليوم، مقابل 2700 ولادة حية في اليوم تم تسجيلها في سنة 2014. من جهة أخرى، فقد بلغ حجم فئة النساء في سن الانجاب (15-45 سنة) 10,8 مليون امرأة في سنة 2016، مسجلا بذلك استقرارا مقارنة بسنة 2015. هذه المؤشرات توضح التغير الذي حدث في الهرم السكاني والتركيبة العمرية.

شكل رقم (2): تطور التركيبة العمرية للسكان في الجزائر (1995- 2016) %

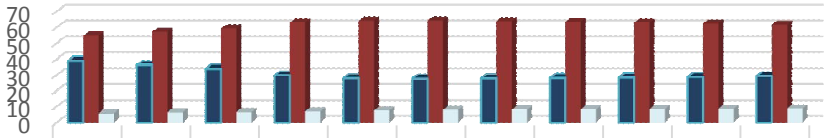

	1995	1998	2000	2004	2008	2011	2012	2013	2014	2015	2016
0-14	39	36,2	33,9	29,8	28	27,7	27,9	28,1	28,4	28,8	29,3
15-59	55	57,2	59,4	63,1	64,3	64,4	64	63,6	63,1	62,5	61,8
أكبر من 60 سنة	6	6,6	6,7	7,1	7,6	7,9	8,1	8,3	8,5	8,7	8,9

Source *: ONS, Démographie Algérienne 2016, p1. www.ons.dz, consulté le 03/12/2017*

مقارنة التركيبة العمرية للسكان بين سنتي 2015-2016، تبرز أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة قد ارتفعت في سنة 2016 لتبلغ 29,3% مقابل 28,8% في سنة 2015، في حين تراجعت نسبة السكان في سن العمل والنشطين اقتصاديا (15 ـ 59 سنة) من 62,5% إلى 61,8%. وفي المقابل ارتفعت نسبة الفئة العمرية لكبار السن (60 سنة فما فوق) من 8,7% إلى 8,9% من إجمالي السكان، وهو ما يعادل 3,640 مليون نسمة في سنة 2016 منهم 537 ألف من فئة البالغين 80 سنة فما فوق، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع معدل الإعالة الديموغرافية إلى 61,8% في سنة 2016 مقابل 55% في سنة 2008 [7]. ويمثل معدل الإعالة الديموغرافية عدد الأشخاص في سن الإعالة (الأطفال دون سن 15 سنة فئة السكان المقدرة أعمارهم بـ 60 سنة فما فوق) إلى كل مئة شخص من فئة ذوي الأعمار المنتجة (15-59 سنة).

توضح معطيات الشكل السابق الضغوطات المستقبلية التي ستواجهها الجزائر، وإشكالية توفير الموارد المالية الكفيلة بتلبية الاحتياجات المتنامية للسكان. وهنا تبرز أهمية الاستفادة من الاتجاهات الديموغرافية المستقبلية لفئة السكان النشطين، فيما يعرف بالهبة الديموغرافية[8] كمنطلق لتسريع النمو الاقتصادي، من خلال تراكم أسرع لعوامل الإنتاج، وبالتالي الاستفادة في الأجل القريب والمتوسط من خزان الرأسمال البشري في سن العمل. غير أن الزيادة المسجلة في أعداد الشباب لا تتحول من تلقاء نفسها إلى منافع، وإلى أداة للنمو الاقتصادي إذا لم تواكبها سياسات اقتصادية ناجعة، وفعالة في المجال الاستثماري تستجيب لاحتياجات سوق العمل والباحثين عن التوظيف.

2. مؤشرات التعليم في الجزائر:

عرف القرن الحادي والعشرين تعاظم أهمية المعرفة في مختلف الجوانب الاقتصادية، واعتبر الاستثمار في مجالات التعليم من أهم العوامل الداعمة لتنمية الرأسمال البشري باعتباره محور العملية، حيث أن امتلاك وسائل المعرفة والسعي لاستثمارها بكفاءة وفعالية، يشكل دعامة أساسية للانتقال إلى ما يعرف حاليا بالاقتصاد المبني على المعرفة– *Knowledge Based Economic)* ، والذي عرف من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*) بأنه الاقتصاد الذي تعد فيه المعرفة المحدد الرئيسي للإنتاجية والنمو الاقتصادي، من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز[9]. وهو ما يستوجب إدراك مكانة المعرفة ومحاولة تجسيدها في مختلف الأنشطة الانتاجية، ومن ثم اندماج العلوم في منظومة الإنتاج وتتحول المعرفة بذلك إلى قوة منتجة.

إن مواجهة متطلبات سوق العمل تقتضي صناعة التعليم بمختلف مراحله ومستوياته، بالنظر لدوره المحوري في تحقيق التنمية بأبعادها الثلاث. واستجابة المنظومة التعليمية لا يجب أن ترتكز على الجانب الكمي بقدر ما ترتكز على نوعية المخرجات كإحدى الركائز الهامة في تجسيد الترابط بين مخرجات التعليم، سوق العمل، والاقتصاد، ومن ثم الاستجابة لمتطلبات الحاضر ومنطلقا لصياغة المستقبل.

وقد حرصت الجزائر منذ الاستقلال على ضمان مجانية التعليم للفئة العمرية 6–16 سنة، وإعطاء أولوية كبيرة لمجالات التربية والتكوين تجسدت في حجم الموارد المخصصة والاستثمارات المنجزة، وهو ما سمح بتعميم التعليم الابتدائي مع تحقيق المساواة بين الجنسين، وبمعدل صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغ 98,5% في سنة 2016 مقابل

43% في سنة 1966 [10]. ويمكن إبراز هذه الجهود من خلال تطور عدد الهياكل البيداغوجية المنجزة.

جدول رقم (2): تطور عدد الهياكل البيداغوجية في الجزائر

	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
قاعات التدريس في الطور	133.419	135.924	139.316	142.942
منها أقسام للطور التحضيري	15.953	15.546	15.272	16.002
عدد المدارس الابتدائية	17.995	18.143	18.333	18.588
عدد مؤسسات التعليم المتوسط	5.086	5.159	5.239	5.339
عدد الثانويات	1.956	2.043	2.141	2.251

Source : *ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats : 2013-2015, pp 28- 30.*

لقد عرف الدخول المدرسي 2015–2016 للأطوار الثلاثة تسجيل 8.112.475 تلميذا، منهم 51% في الطور الابتدائي، وبزيادة بلغت 600.000 تلميذ عما سجل في الدخول المدرسي السابق، وذلك بسبب تعميم التعليم التحضيري الذي ساهم في رفع عدد التلاميذ المتمدرسين[11]. وتشير المعطيات الديموغرافية الحديثة في الجزائر إلى تزايد الضغوط المستقبلية على المنظومة التربوية في تلبية هذا الطلب مع ضمان نوعية التكوين.

توضح المعطيات الإحصائية السابقة الجهود المبذولة في الهياكل البيداغوجية للتكفل الأحسن بمجال التمدرس لكل الفئات، غير أن المنظومة التربوية بأطوارها الثلاث (الابتدائي، المتوسط والثانوي) تعاني اختلالات عميقة أثرت بشكل كبير على مستويات التحصيل. فبالإضافة إلى عامل الاكتظاظ، تبرز نقطة جوهرية أخرى وهي نقص التأطير ونوعيته. ففي الدخول المدرسي لسنة 2015 تم تسجيل عجز في الأساتذة في الطور الابتدائي والثانوي بواقع 10.039 و8731 أستاذ، في ظل عدم كفاية المتخرجين من المدارس العليا للأساتذة لتغطية العجز[12]. وهو ما جعل الوزارة تلجأ إلى توظيف 9.012 أستاذ في الطور الابتدائي، و6.850 أستاذ في الطور الثانوي. وبالرغم من حصول هؤلاء على الشهادات الجامعية، إلا أنهم لم يتلقوا تكوينا بيداغوجيا يسمح لهم بممارسة مهنة التعليم بالشكل المطلوب، وهو ما انعكاس سلبيا على تحسين أداء المنظومة التربوية في الجزائر، رغم لجوء الوزارة الوصية لإجراء تربصات تكوينية لهذه الفئة.

1.2 إشكالية الهدر المدرسي:

ينظر للتعليم في كثير من البلدان المتطورة كاستثمار له عائده المادي، انطلاقا من الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية في الإنتاج المعرفي، وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي من خلال إعداد الموارد البشرية المؤهلة. وقد أدى ذلك إلى بلورة العديد من المفاهيم كاقتصاديات التعليم التي تهتم في إحدى جوانبها بحجم الإنفاق على مراحل التعليم وقياس مخرجاته. فعند الحديث عن مردود المنظومة التربوية بشكل عام يبرز مصطلح الهدر المدرسي الذي يأخذ بعدين أساسيين هما الرسوب والتسرب المدرسيين، واللذين يمثلان الخسارة الناجمة في العملية التعليمية، وما يترتب عن ذلك من خسارة في حجم الانفاق والجهود المبذولة. ويعتبر الهدر المدرسي من المشاكل الكبيرة التي تواجه المنظومة التربوية ببلادنا، حيث مس الرسوب في سنة 2014 مليون تلميذ في جميع أطوار التعليم، وبنسبة بلغت حدود 13%، في حين طال التسرب المدرسي ما نسبته 6% من إجمالي الأطفال المتمدرسين في نفس السنة[13].

جدول رقم (3): معدلات الهدر المدرسي في الجزائر لسنة 2014

	معدل الرسوب (%)			معدل التسرب المدرسي (%)		
	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث
الطور الابتدائي	6,6	8,1	05	1,4	/	/
الطور المتوسط	19,5	25,1	13,3	9,5	11,3	7,6
الطور الثانوي	17,6	21,7	14,7	10,6	13,2	8,7

CNES, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie ? Rapport National sur le développement humain 2013-2015, ANEP Rouïba, 2016, pp 57- 58.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن معدل الرسوب في سنة 2014 قد بلغ في الطور الابتدائي 6,6% (8,1% للذكور و5% للإناث)، وبلغ في مرحلة التعليم المتوسط 19,5% (25,1% للذكور مقابل 13,3% للإناث)، في حين بلغ هذا المعدل في مرحلة التعليم الثانوي 17,6% (21,7% للذكور مقابل 14,7% للإناث). مع الإشارة هنا إلى أن ظاهرة الرسوب ترتفع أكثر في بداية كل طور من أطوار التعليم الثلاث (الانتقال من مستوى إلى آخر).

بالنسبة لظاهرة التسرب المدرسي، فالمشكلة أعمق بحكم أن هذه الفئة ستغادر مقاعد الدراسة في سن مبكرة قبل إكمال المراحل التعليمية الأساسية. فحسب إحصائيات سنة 2014 [14] بلغ عدد المتسربين في الطور الابتدائي 53761 تلميذا (29651 من الذكور، 24110 من الاناث)، وهو ما قد يقود هذه الفئة إلى السقوط في الأمية في سن مبكرة. أما مرحلة التعليم

المتوسط فقد سجلت هي الأخرى 248288 تلميذا، في مقابل 159020 تلميذا غادروا مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية. كل هذه المؤشرات يترتب عنها آثار سلبية تمس الطفل والمجتمع على حد سواء، فهي فرص ضائعة من أجل الحصول على مستويات التكوين والتأهيل اللازمة لدخول سوق العمل، وبالنسبة للمجتمع يعتبر استثمارا فاشلا في ظل العلاقة (العائد/التكلفة)، وبذلك يشكل التسرب المدرسي عبئا إضافيا من خلال تغذية سوق العمل بأعداد إضافية من ذوي المستوى التأهيلي المتدني الذي لا يتماشى واحتياجات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

توضح هذه المؤشرات الكمية، إلى حد كبير، وجود خلل في التكفل بمشاكل هذا القطاع الحيوي. فبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مستويات الأداء، إلا أن تفاقم هذه الظاهرة بشقيها (الرسوب والتسرب) يستدعي اهتماما أكبر بهذا الملف من خلال تبني استراتيجية علمية وعملية تكون محصلتها تخفيف الآثار السلبية لهذه المشكلة، ومن ثم تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها.

بالإضافة لظاهرة الهدر المدرسي، تطرح إشكالية أخرى تتعلق بجودة التعليم، انطلاقا من أن الاهتمام بقطاع التربية يجب أن يواكبه ضبط وتحديد لكافة المتغيرات ضمن إطار الجودة الشاملة للتعليم، وعليه يتعين على الحكومة الجزائرية في المرحلة المقبلة العمل على تحسين نوعية وجودة التعليم، والانتقال من أسلوب التلقين إلى ثقافة الاتقان والتميز وتحسين المخرجات التعليمية بشكل عام. فحسب البرنامج الدولي لمتابعة التحصيل للتلاميذ لعام 2015 [15] المعروف بتسمية *PISA (Programme international pour le suivi des acquis des élèves)*، جاء التلاميذ الجزائريون البالغون خمسة عشر عاما في المرتبة 71 من بين 72 بلدا مشاركا. في هذا البرنامج يجمع بين ثلاثة مجالات هي القراءة، الرياضيات والعلوم، والتركيز على استيعاب المفاهيم ومهارة حل المشكلات في تلك المجالات، بهدف قياس مدى نجاح التلاميذ البالغ سنهم 15 سنة، وهي الفئة التي هي على وشك استكمال مرحلة التعليم الإجباري. مع الإشارة إلى أن أول ظهور لهذا البرنامج كان في سنة 2000، وآخر ترتيب تم إجراؤه في سنة 2015 وتم نشره بتاريخ 06 ديسمبر من سنة 2016.

فالعالم اليوم يشهد ثورة في التكنولوجيا الرقمية التي أصبحت تستعمل بشكل واسع في المنظومة التعليمية للدول المتطورة خاصة، وذلك بالنظر لدورها الكبير في تفعيل مردود

العملية التعليمية. ويمكن الاستدلال على ذلك بعدد الحواسيب لكل مئة تلميذ، حيث بلغ هذا المؤشر 30 حاسوبا لكل 100 تلميذ في الولايات المتحدة الأمريكية، 28 في أستراليا، 27 في كوريا الجنوبية، و13 حاسوبا لكل 100 تلميذ في فرنسا، في حين سجلت الجزائر في هذا المجال مؤشرات متواضعة جدا في سنة 2014، بواقع 0,12 حاسوب لكل 100 تلميذ في الطور الابتدائي، 1,71 في الطور المتوسط، و2,48 حاسوب لكل 100 تلميذ في المرحلة الثانوية.[16] وقد توزعت مخابر الإعلام الآلي حسب الأطوار الثلاثة كالتالي:

في الطور الابتدائي، تم إحصاء 565 مخبرا بمجموع 4858 حاسوبا، منها 32% تم ربطها بشبكة الانترنت.

في الطور المتوسط، 2877 متوسطة مجهزة بمخابر إعلام آلي بمجموع 44166 حاسوبا، منها 2248 تم ربطها بالأنترنت.

مجموع الثانويات وهي 2141 مجهزة بمخابر إعلام آلي بمجموع 37984 حاسوبا، منها 77% تم ربطها بشبكة الأنترنت.

2.2 مخرجات التكوين المهني في الجزائر:

يكتسي موضوع التكوين أهمية بالغة على اعتبار أن مخرجاته من المفروض أن تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني وبخاصة في القطاع الصناعي. وعليه فإن هذه المسألة تستدعي دراستها بعناية انطلاقا من أن مراكز التكوين المهني في الجزائر غالبا ما تستقطب فئة الشباب بعد التسرب المدرسي، وبالتالي غياب الدافع الذاتي لهذه الفئة للحصول على تكوين يتماشى ورغباتها لدخول عالم الشغل. وقد سجل الموسم 2015-2016 التحاق 410.000 متربص جديد بمراكز التكوين ليرتفع العدد الإجمالي إلى 650.000 متربص. وبالنظر لتوجيهات الحكومة في إعطاء الأولوية للقطاع الإنتاجي فقد استحدث قطاع التكوين 40.000 منصب تكوين في مجال البناء والأشغال العمومية، 27.000 منصب في الالكترونيك، الكهرباء والطاقة، 24.000 منصب تكوين في الفندقة والسياحة، 20.000 منصب في الصناعة النسيجية، و19.000 منصب تكوين في مجال الزراعة والصناعات الغذائية[17]. هذه التوجهات التي تم إقرارها تجسد ضرورة أن تتماشى مجالات التكوين مع الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد الوطني ضمن نظرة شمولية.

3.2 مخرجات الجامعة الجزائرية:

سجل الدخول الجامعي 2015-2016 ما يزيد عن 1,3 مليون طالب جامعي تابعين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف الشعب والتخصصات. وقد برزت جهود الدولة في مجال التعليم العالي في تزايد عدد الهياكل الجامعية المنجزة في محاولة لاستيعاب العدد المتنامي للطلبة وضمان تأطيرهم، وهو ما توضحه معطيات الجدول الموالي.

جدول رقم (4): تطور الهياكل الجامعية في الجزائر 2013-2016

	2014/2013	2015/2014	2016/2015
عدد الجامعات	47	48	50
المراكز الجامعية	10	10	13
المدارس العليا للأساتذة (ENS)	04	06	10
المدارس العليا للتعليم التقني	01	01	01
المدارس الوطنية العليا	17	20	20
المدارس التحضيرية	09	12	12

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats : 2013-2015, op.cit, p30.

من المتعارف عليه أن كل نظام يتكون من عناصر أساسية تتمثل في المدخلات، المعالجة أو العمليات، والمخرجات إضافة إلى عنصر رابع وهو التغذية العكسية. وعليه فإن مدخلات أي نظام تؤثر بشكل مباشر على نوعية المخرجات، انطلاقا من حجم الموارد والوسائل المخصصة. وإذا نقلنا التحليل إلى الجامعة الجزائرية، فإن هذه المدخلات تتمثل بالأساس في توفر البنى التحتية، نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس، مختلف التجهيزات والوسائل الداعمة لعملية التحصيل العلمي، إضافة إلى اللوائح التنظيمية التي يتم صياغتها في إطار استراتيجية مستقبلية واضحة تؤسس للدور الريادي للجامعة وتجسيد مفهوم الاقتصاد المبني على المعرفة.

عرف عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر تزايدا مستمرا بانتقاله من 195.317 طالبا في الموسم الجامعي 1990/1989 إلى 1.392.705 في الموسم الجامعي 2016/2015، ليستقر عددهم في 1.613.000 طالبا خلال الموسم 2017/2016، مع الإشارة إلى أن هذا العدد يشمل الطلبة في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج، وهو ما توضحه أرقام الشكل الموالي.

شكل رقم (3): تطور عدد الطلبة الجامعيين والمتخرجين في الجزائر 2013-2016

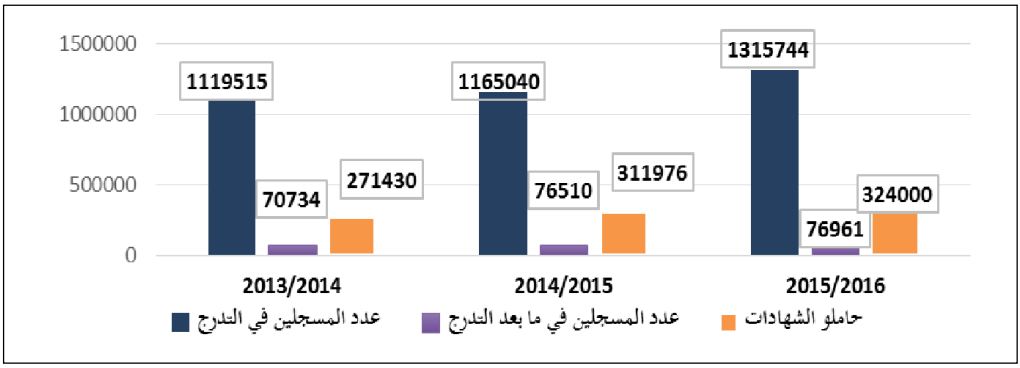

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats : 2013-2015, op.cit, p30.

يضاف إلى هذه الأعداد 48.939 مسجل في التدرج، و53.565 مسجل فيما قبل التدرج على مستوى جامعة التكوين المتواصل، والتي تخرج منها 7530 طالبا في الموسم الجامعي 2014-2015، في حين عرفت المؤسسات خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 17859 مسجلا في مرحلة التدرج، وتخرج 7474 طالبا خلال الموسم الجامعي 2014-2015.[18]

ومما لا شك فيه، أن الدراسات العليا والبحث العلمي تشكل دعامة أساسية في مجال التكوين وتعزيز قدرات الفرد لمواكبة التغيرات الحديثة، ومن ثم إعداد الطالب للتعامل مع متطلبات سوق العمل. غير أن تتبع عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات يظهر العديد من الاختلالات التي لا تتماشى والتوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر. أبرز هذه الاختلالات هو انخفاض عدد المسجلين في الشعب التقنية والعلوم الطبية، مع تزايد عدد المسجلين في شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذا اللغات. والملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها هي أن الرؤية العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مرتبطة إلى حد كبير بنمطية المناهج التعليمية بمكوناتها النظرية والتطبيقية، والتي تبقى في مجملها بعيدة عن مجال التحليل المعمق وصناعة القرار التي تفرضها الظروف الاقتصادية الراهنة وتحدياتها من جهة، واحتياجات سوق العمل والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى. ويمكن الوقوف على تطور نسبة الطلبة المسجلين في مختلف الفروع الجامعية وفق معطيات الجدول الموالي.

جدول رقم (5): تطور نسبة الطلبة في مختلف الفروع الجامعية في الجزائر (%)

	1990/1989	2010-2009	2011-2010	2014-2013
علوم دقيقة /تكنولوجيا	47	19	21,5	32
علوم طبيعية / علوم الأرض	7	8	8,2	9
العلوم الطبية والبيطرة	16	5	5,3	18
العلوم الاجتماعية والإنسانية	30	68	65	41
المجموع	% 100	%100	%100	%100

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- مختار عيواج، زهية بوديار: التكامل بين مخرجات نظام ل م د ومتطلبات سوق العمل في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، من 28 أفريل إلى 01 ماي 2014، عمان، الأردن، ص 07.
- *CNES, Rapport National sur le développement humain 2013-2015, op.cit, p 71.*

تشير الأرقام المتوفرة إلى انتقال عدد المسجلين في شعب العلوم الاجتماعية والإنسانية من 215.427 طالبا في الموسم الجامعي 2000/1999 ليقفز إلى 700.868 طالبا في الوسم 2011/2010، مقابل 231.156 مسجلا في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا.[19] فحسب معطيات الجدول فإن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية تستقطب أكثر من نصف تعداد الطلبة المسجلين منذ عشريتين، وهو ما يوضح بأن الطلبة الجزائريين عادة ما يتم إعدادهم وتأهيلهم بمنأى عن بيئة العمل الواقعية، والاحتياجات الفعلية للمؤسسات الاقتصادية سواء من حيث التخصصات المطلوبة أو مستويات التحصيل. فتزايد عدد الطلبة الجامعيين يتبعه بالضرورة تزايد عدد المتخرجين، غير أن تشخيص واقع التعليم العالي يظهر اعتماد الجامعة الجزائرية على الجانب الكمي دون التكوين النوعي، بدليل استقطاب شعب العلوم الاجتماعية والإنسانية لغالية الطلبة الجامعيين. هذه المفارقة بين مخرجات الجامعة والتوجهات الاقتصادية الحديثة للجزائر، أفرزت ظاهرة ملفتة وهي تزايد معدل البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في ظل عدم توافق نوعية هذه المخرجات مع احتياجات سوق الشغل.

3. سوق العمل في الجزائر:

يشير الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة التي تم تبنيها **(17 هدفا و169 غاية)** والمزمع تحقيقها خلال الفترة 2016-2030 إلى ضرورة " تعزيز النمو الاقتصادي المطرد

والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"[20]. وهو تذكير قوي بأهمية الاستثمار في عنصر الشباب لخلق أجيال مؤهلة لأدوار قيادية، يمكن معها تحقيق القفزة النوعية المطلوبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

مما سبق، تبرز الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع التشغيل على الصعيد العالمي، وأصبح يشكل تحديا كبيرا لمعظم الدول بما فيها المتطورة منها، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتبعاتها الاقتصادية. وتشير التوقعات العالمية إلى بلوغ معدل البطالة 6% في سنة 2017، في حين يقدر هذا المعدل بـ 12,9% في الفئة العمرية (15-24 سنة)، وهذه الفوارق يتم تسجيلها خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[21]. كما تجدر الإشارة إلى أن تفاقم ظاهرة البطالة يختلف باختلاف مشاكل أسواق العمل، فقد يرجع السبب إلى الانكماش الاقتصادي الذي تعاني منه اقتصاديات بعض الدول، كما هو الشأن في دول الاتحاد الأوربي، وقد تكمن المشكلة في ضعف سياسات التشغيل ومحدوديتها في توليد فرص التوظيف في ظل مستويات النمو الاقتصادي المتواضعة، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الجزائر والعديد من البلدان النامية التي ظلت تعاني من اختلالات كبيرة في معدلات نموها الاقتصادي.

1.3 المؤشرات الاقتصادية للجزائر:

إن التطرق إلى تأثير معدلات النمو الديموغرافي، ومخرجات التعليم على سوق العمل في الجزائر، لا ينفي الدور المحوري لمعدلات النمو الاقتصادي وأثرها على تخفيض معدلات البطالة، انطلاقا من العلاقة العكسية بينهما. فالمؤشرات الاجتماعية في الجزائر هي انعكاس لاستراتيجيات التنمية المتبعة منذ الاستقلال، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد وحيد الجانب يعتمد بالأساس على الجباية البترولية في تمويل موازنة الدولة. وقد كان للصدمة النفطية لسنة 1986 آثارا سلبية على مختلف الجبهات، أين سجل الاقتصاد الجزائري معدل نمو سلبي في سنة 1987، إضافة إلى المعدلات السلبية منذ بداية التسعينيات، مع ارتفاع معدلات التضخم إلى حدود 29% سنة 1994، ترتب عن ذلك تقلص الاحتياطيات الدولية، مع ارتفاع خدمات الدين ارتفاعا كبيرا تجاوزت 80% من الإيرادات المتأتية من الصادرات، تضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، وعجز في ميزان المدفوعات. كل هذه المؤشرات السلبية دفعت الجزائر مع بداية سنة 1994، إلى طلب إعادة جدولة ديونها

الخارجية واعتماد برنامج للاستقرار الاقتصادي لمدة سنة، مدعوما ببرنامج للتصحيح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات.

شكل رقم (4): معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1986-2016

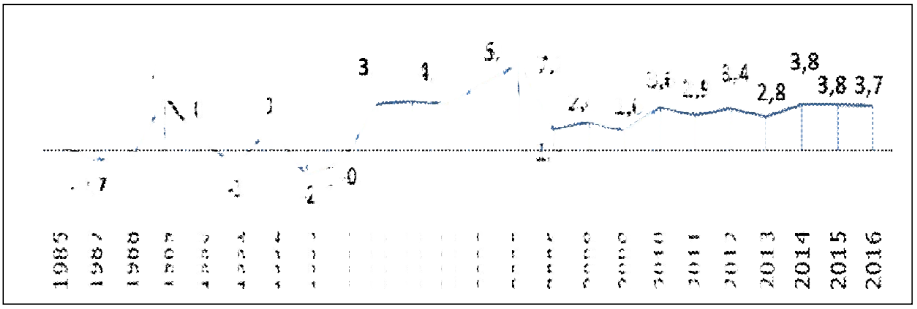

Source : https : // données. Banquemondiale.org/fr/country/Algérie,

استطاعت الجزائر من خلال السياسة المالية الحذرة والإجراءات الاقتصادية المنتهجة، من تحقيق نتائج جيدة في مجال التوازنات الاقتصادية الكلية، غير أن ذلك كان على حساب الجبهة الاجتماعية التي تأثرت كثيرا بالإجراءات التي أقرتها المؤسسات المالية الدولية. وكان من نتاج ذلك تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإعادة توزيع الأدوار مع القطاع الخاص، إضافة إلى تفاقم أكثر لظاهرة البطالة من خلال تسريح أعداد كبيرة من عمال القطاع العام والتي تضاف إلى الفئات العاطلة، ووصول جيل السبعينيات إلى سن العمل.

وقد دفعت الضغوط الاجتماعية، ومستويات البطالة في أوساط السكان النشطين الحكومة الجزائرية، إلى تبني ما عرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (*PSRE*) للفترة 2001-2004، رصد له مبلغ سبعة ملايير دولار أمريكي، في محاولة لتخفيف حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. غير أن التقييم الذي أصدره البنك العالمي[22] حول هذا البرنامج أشار إلى تواضع النتائج المحققة في مستويات النمو الاقتصادي، كما أن المشاريع المعتمدة، وتلك المنجزة كانت مكلفة جدا دون بلوغها الأهداف المسطرة. إضافة إلى ذلك، فإن مناصب الشغل التي تم توفيرها كانت في أغلبها مناصب شغل مؤقتة، وهو ما يعني أن تدعيم القدرة الشرائية في مثل هذه الحالات هو ظرفي.

مع تواضع نتائج البرنامج الأول، لجأت الجزائر إلى تدعيمه ببرنامج آخر عرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (*PCSC*)، لفترة خمس سنوات 2005- 2009 وبقيمة إجمالية أولية بلغت 55 مليار دولار. ومع اعتماد برامج خاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، فإن الغلاف المالي الذي اعتمد في البداية قد تضاعف مع مرور الوقت، ليصل إلى

حوالي 114 مليار دولارا. وانطلاقا من 2010 تم اعتماد برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو) الذي امتد للفترة 2010-2014 بغلاف مالي بلغ 286 مليار دولار، ليتبعه بعد ذلك البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019 بغلاف مالي 21.000 مليار دينار جزائري (أكثر من 262 مليار دولار). وهدفت هذه البرامج كلها إلى تنشيط مستويات الطلب الكلي من خلال المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى سعيا لتعزيز الاتجاه الإيجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية.

بالرغم من الصعوبات المالية التي تمر بها الجزائر جراء الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 2014، وانهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة، والسياسات التقشفية المعتمدة، فقد تمكنت من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي بلغ 3,4% في عام 2016 من خلال ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط مدعوما بجملة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى استعادة توازن الاقتصاد الكلي وتنويع الأنشطة الاقتصادية. غير أن الإجراءات التصحيحية المعتمدة قد تكون لها انعكاسات سلبية على الجبهة الاجتماعية التي بدأت بوادرها تلوح في الأفق من خلال ارتفاع مستويات التضخم إلى حدود 6,4% في سنة 2016 مقابل 4,8% في سنة 2015 [23]، وبلوغ معدل البطالة 11,7% في سبتمبر من سنة 2017 مقابل 10,5% في سبتمبر من عام 2016 [24]. إضافة إلى ذلك، وحسب توقعات البنك العالمي، فإن الناتج المحلي الاجمالي للجزائر سيعرف نموا متواضعا بنسبة 1,5% في سنة 2017، وتراجعه إلى حدود 0,6 % في سنة 2018 ليرتفع إلى 1,5% في سنة 2019 [25].

ومن شأن التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا، أن يساعد الجزائر على التحرك نحو النمو المستدام وخلق فرص عمل دائمة، غير أن تحقيق ذلك يجب أن يتم في إطار استراتيجية واضحة، تهدف إلى حماية الفئات الهشة من المجتمع من خلال ترشيد أساليب الدعم وتحديد وجهتها السليمة.

تشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات، أن عدد السكان الناشطين اقتصاديا قد بلغ في سبتمبر 2017 حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 12,298 مليون شخص، منهم 2,479 مليون من الفئة النسوية، أي ما يعادل 20,2% من إجمالي السكان الناشطين. كما قدر عدد السكان المشتغلين بـ 10,858 مليون شخص، حيث يمثل الأجراء النسبة الأكبر بمعدل سبعة مشتغلين من بين العشرة (68,3%)، وترتفع هذه النسبة لدى النساء بواقع 74,5%. كما تجدر الإشارة إلى تسجيل تزايد في فئة العاملين لحسابهم الخاص بانتقال عددهم من

3,133 مليون شخص في سنة 2016 إلى 3,236 مليون في سبتمبر 2017. أما حسب القطاع القانوني، فإننا نسجل تزايد دور القطاع الخاص في حركية التوظيف في الجزائر بتشغيله لما نسبته 63,1% من إجمالي اليد العاملة. أما من حيث قطاع النشاط، فإن النسبة الأكبر من اليد العاملة تشتغل في قطاع الخدمات بواقع 59,1%، متبوعة بقطاع البناء، ليليها قطاع الصناعة فالفلاحة، وهو ما توضحه معطيات الشكل الموالي.

شكل رقم (5): هيكل التشغيل حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر لسنة 2017.

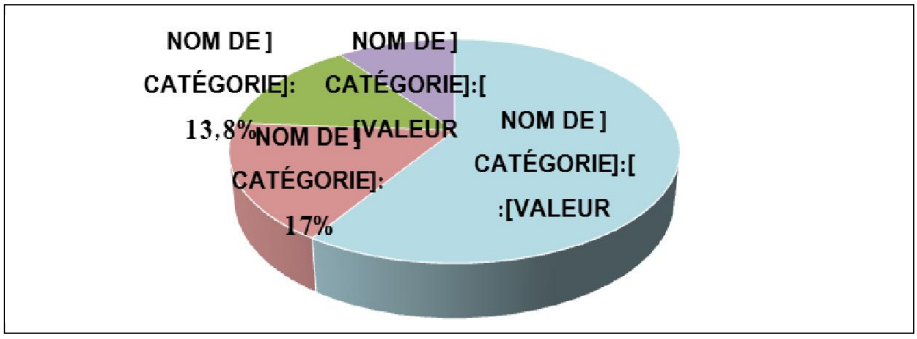

Source : ONS, Activité, Emplois & Chômage en septembre 2017, op. cit, p1*2*

يقيس معدل التشغيل قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص المعروض من اليد العاملة، غير أن هذا المعدل يبقى ضعيفا في الجزائر بالنظر إلى المشاركة الاقتصادية المتواضعة للمرأة. وقد بلغ معدل التشغيل لدى السكان البالغين 15 سنة فما فوق نسبة 36,8% في سبتمبر 2017 مقابل 39% في سنة 2013، وقدر حسب الجنس بواقع 59,5% لدى الذكور مقابل 13,8% لدى الإناث في سبتمبر 2017، مقابل 63,7% و13,9% على التوالي في سنة 2013. وهي الأرقام التي توضح الاتجاه التنازلي لنشاط المرأة في الفترة الأخيرة.

2.3 هيكل البطالة في الجزائر:

تتمثل سياسات التشغيل في مختلف الآليات التي تتدخل من خلالها الحكومات لتصحيح الاختلالات في سوق العمل، وتسهيل اندماج الباحثين عن الوظائف، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة التي أصبحت من الظواهر السلبية التي تهدد إلى حد كبير الاستقرار والسلم الاجتماعيين. وقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة للحد من تفاقم هذه الظاهرة التي برزت بشكل لافت منذ الصدمة النفطية لسنة 1986، واعتماد برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) وما صاحبه من آثار سلبية على الجبهة الاجتماعية، كان من أهمها الاختلالات التي طبعت

سوق العمل وارتفاع معدل البطالة إلى مستويات قياسية، بحيث انتقل من 27% خلال سنة 1994 إلى 29,2% في سنة 1999، ليعرف بعد ذلك هبوطا تدريجيا إلى حدود 9,8% في سنة 2013، قبل الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 التي عرفت تراجعا في الموارد المالية، واضطرت معها الجزائر إلى اعتماد سياسة تقشفية في ميزانية 2016 مع تراجع محسوس في مستويات الانفاق العام بنسبة 6% معظمها من الاستثمارات[26]. وقد عرف هذا المعدل اتجاها تصاعديا ليستقر في حدود 11,7% في سبتمبر من سنة 2017، وهو ما يمثل 1,440 مليون شخص عاطل عن العمل حسب تعريف المكتب الدولي للعمل. هذا العدد الإجمالي يضم 666 ألف شخص ممن سبق لهم أن اشتغلوا سابقا، وهو ما يمثل 46,3% من إجمالي البطالين في سنة 2017، مع الإشارة إلى أن 74,4% منهم اشتغلوا في القطاع الخاص، في حين أن 58,9% كانوا قد تخلوا عن مناصبهم بسبب نهاية العقد، توقف نشاط المؤسسة، أو إجراءات التسريح التي لجأت إليها عديد المؤسسات، وهو ما يوضع هشاشة الإجراءات المتعلقة بمناصب الشغل ونوعياتها.

شكل رقم (6): تطور معدل البطالة في الجزائر 1995ـ 2017

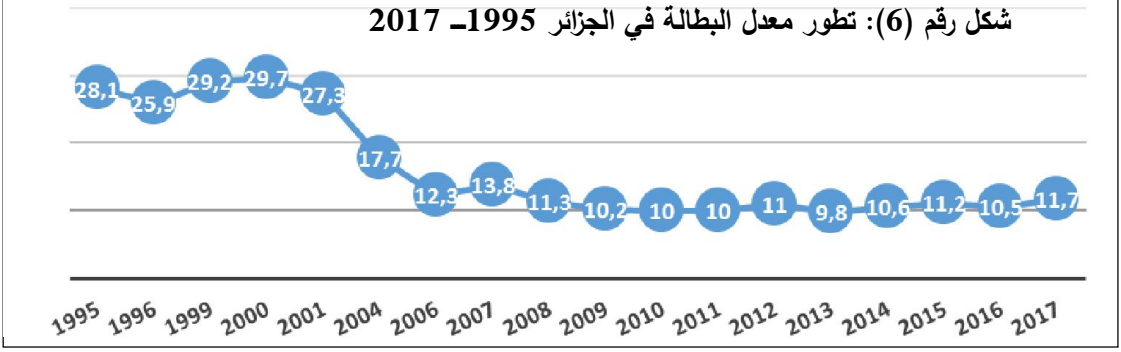

Source : ONS, Enquête sur la mesure des niveaux de vie, données statistiques n° 226 ONS, données statistiques n° 241 ONS, Activité, Emplois & Chômage en septembre 2017, op. cit, p12

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر، قبل الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014، تراجعا ملحوظا قدر بـ 20 نقطة تقريبا بين سنتي 2000 و2013، حيث كان للبرامج التشغيلية المتبناة منذ نهاية التسعينيات الأثر الإيجابي في تخفيض هذا المعدل، حيث طرحت الحكومة العديد من المبادرات الهادفة إلى تسهيل اندماج الشباب في سوق العمل من خلال العديد من الأجهزة والبرامج والمتمثلة خاصة في الوكالة الوطنية للتشغيل (*ANEM*)، الوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر (*ANGEM*)، وكالة التنمية الاجتماعية (*ADS*)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (*CNAC*)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*)، هذه الأخيرة استطاعت تمويل العديد من المشاريع بلغت 23.676 مشروعا خلال سنة 2015، وخلق 51.570 منصب شغل، مقابل 65.812 مشروعا تم تمويله في سنة 2012 وخلق 129.203 منصب شغل في نفس السنة[27]. غير أن هذه البرامج وغيرها، وإن ساهمت ظاهريا في تخفيض معدل البطالة فإن 50% من المناصب التي تم توفيرها هي مناصب شغل ظرفية ومؤقتة، إضافة إلى أن العديد من المشاريع التي منحت في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قد عرفت تعثرات كثيرة في ظل ضعف آليات الرقابة والمرافقة.

تظهر مختلف التقارير والإحصائيات الضعف المسجل في مستويات تشغيل الفئات الشبانية، وخاصة تلك التي تطرق عالم الشغل لأول مرة، وهو ما يبين ضرورة أن تتحول سياسات التشغيل المنتهجة من التركيز على توفير مناصب العمل إلى ضمان نوعيتها وديمومتها. إضافة لما ذكر فإن تحليل هيكل البطالة في الجزائر يظهر العديد من التباين والاختلالات حسب السن والجنس، والمستوى التعليمي.

3.3 هيكل البطالة حسب السن والجنس:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 1,440 مليون شخص في سبتمبر 2017، وبنسبة بطالة 11,7%، وبتحليل هذا المعدل حسب الجنس يظهر ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، يجسدها تفاوت معدل البطالة حسب الجنس أين بلغ 9,4% لدى الذكور، ويرتفع إلى 20,7% لدى الإناث. وبحليل هيكل البطالة حسب السن، فإن الملاحظة الأساسية التي نستخلصها هي أن معدل البطالة يسجل أعلى مستوى لدى الشباب من الفئة العمرية (16-24 سنة)، رغم التراجع المسجل أين بلغ 55% في سنة 2000. وقد عرفت سنة 2017 تسجيل معدل بطالة بلغ 28,3% في صفوف هذه الفئة، أي أن البطالة تمس شابا في سن النشاط من بين ثلاثة، في حين بلغ معدل البطالة لنفس الفئة العمرية حسب الجنس 24,8% لدى الذكور و45,7% لدى الإناث. ويبقى هذا المعدل مرتفعا لدى هذه الفئة مما يظهر تأثير العامل الديموغرافي والتعليمي كعناصر ضاغطة على سوق العمل في الجزائر، حيث تبرز الأرقام المتعلقة بسنة 2017، أن الفئة العمرية الأقل من 30 سنة تمثل 67% من إجمالي العاطلين عن العمل البالغ عددهم 1,440 مليون شخص[28]، وهنا نسجل العلاقة العكسية التي تظهر بين عامل

السن وطالبي العمل، فكلما تقدم الشخص في السن كانت حظوظه أكبر في الحصول على منصب شغل[29]. وبالرغم من تسجيل معدل البطالة تراجعا محسوسا على المستوى الوطني في بعض الفترات، ظل معدل البطالة لهذه الفئة العمرية يسجل مستويات حرجة في بعض الأحيان.

شكل رقم (7): تطور معدل البطالة للفئة العمرية (16-24) سنة %

ونفس التباين نسجله دائما حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء بالنسبة للبطالة الطويلة المدى المتعلقة بسنة 2017، حيث بلغت النسبة الوطنية 60,0% أي 6 بطالين من بين 10 هم في بطالة طويلة المدى، ويبحثون عن عمل منذ سنة وأكثر، وحسب الجنس بلغت

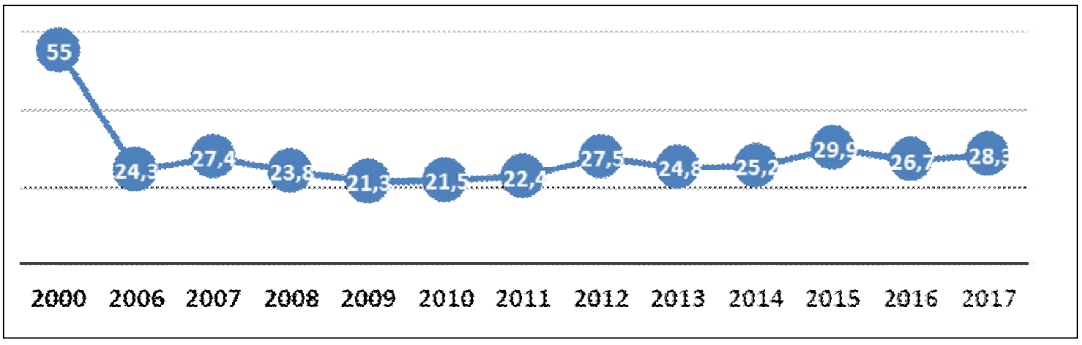

***المصدر**: تم إعداد الشكل اعتمادا على المراجع التالية:*

ONS, Activité, Emplois & Chômage en septembre 2017, op. cit, p12.

Lamia Benhabib, Chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyses multidimensionnelles et expérimentation, thèse de doctorat en Sciences Économiques, Université Paris-Est Créteil, 12 janvier 2017, *p 56*

هذه النسبة 58,7% لدى الذكور مقابل 62,4% لدى الإناث.

مساهمة المرأة الضعيفة في النشاط الاقتصادي يبرزها أيضا معدل البطالة للفئة العمرية (25 سنة فما فوق) أين بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني 8,7% في سبتمبر 2017، وحسب الجنس تم تسجيل 6,5% لدى الذكور مقابل 17,1% لدى الإناث، ونفس الاتجاهات والتباين نسجلها حسب المستوى التعليمي والشهادات المحصلة.

4.3 هيكل البطالة حسب المستوى التعليمي

إن سياسات التشغيل التي تبنتها الجزائر، وإن حققت بعض النتائج الإيجابية، قد اعتمدت إلى حد كبير على المعالجة الاجتماعية لمشكلة البطالة، من خلال التركيز أكثر على الجانب العددي والكمي، مع إهمال شبه تام لمفهوم التوافق النوعي بين عرض وطلب العمل، انطلاقا من أن طبيعة الاستثمارات ومجالاتها هي المحددة لنوعية مناصب العمل.

بعد أن كانت الشهادة الجامعية تشكل ضمانا للحصول على منصب شغل، فإن الأرقام والاحصائيات الأخيرة تشير إلى أن البطالة أصبحت تمس أكثر ذوي التعليم العالي، حيث بلغ هذا المعدل في سبتمبر 2017 نسبة 17,8%، مع تسجيل نفس التباين من حيث الجنس، أين بلغ 10,5% لدى الذكور مقابل 25,3% لدى الإناث.

جدول رقم (6): معدل البطالة حسب الجنس، المستوى التعليمي والشهادات المحصلة في الجزائر 2017

	ذكـور	إنـــاث	المجمـــوع
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	2,3	3,6	2,6
التعليم الابتدائي	7,4	11,7	7,9
التعليم المتوسط	11,3	20,8	12,2
التعليم الثانوي	9,1	19,6	11,3
التعليم العالي	10,5	25,3	17,8
الشهاد المحصلة			
بدون شهادة	8,4	15,3	9,1
شهادات التكوين المهني	12,4	20,3	14,2
شهادات التعليم العالي	10,5	25,1	18,2
المجمـــوع	**9,4**	**20,7**	**11,7**

Source : ONS, Activité, Emplois & Chômage en septembre 2017, op. cit, p 6.

انتقل عدد المتخرجين من 233.879 في الموسم الجامعي 2012/2011 إلى 288.602 متخرجا خلال الموسم 2013/2012 أي بزيادة بلغت 23,4% [30]، وشكلت الإناث الحصة الأكبر من بين المتخرجين بواقع 184.959 حاصلة على شهادة جامعية، وهو ما مثل نسبة 64,1% من إجمالي المتخرجين. في حين شهد الموسم الجامعي 2016/2015 تخرج 324.000 طالب جامعي[31] وبزيادة بلغت 12,3% مقارنة بالمسم 2013/2012.

المفارقة التي يمكن استخلاصها في الجزائر هي على مستوى مؤسسات التعليم العالي، أين نجد نسبة الفتيات تفوق نسبة الذكور من حيث عدد المسجلين والمتخرجين، في حين أن نسبة مشاركة حاملات الشهادات الجامعية في سوق العمل هي أقل مما نسجله لدى الذكور،

وهو ما يمكن اعتباره استثمارا غير مجدي في الرأسمال البشري،[32]ومعه تطرح إشكالية العائد/ التكلفة.

من جهة أخرى، فإن تحليل العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل البالغ 1,440 شخصا حسب الشهادات المحصلة، يظهر أن 692.000 شخصا هم بدون شهادة، وهو ما يعادل تقريبا نصف العدد الإجمالي (48%)، في حين تمثل فئة خريجي معاهد التكوين المهني 26,2% بواقع 377.000 عاطل عن العمل، أما حملة الشهادات الجامعية فبلغت نسبتهم 25,8% من إجمالي عدد العاطلين، حيث قدر عددهم في سبتمبر 2017 بواقع 371.000 جامعي بدون وظيفة منهم 269.000 من الإناث وبنسبة بلغت 52,2% من إجمالي حاملي الشهادات الجامعية. ويمكن توضيح كل هذه المعطيات وفق الجدول الموالي.

جدول رقم (7): العاطلين عن العمل حسب الجنس، المستوى التعليمي والشهادات المحصلة في الجزائر 2017

	ذكـور		إنـــاث		المجمــوع	
	العدد بالألف	(%)	العدد بالألف	(%)	العدد	(%)
المستوى التعليمي						
بدون مستوى	16	1,7	6	1,1	21	1,5
ابتدائي	124	13,4	23	4,5	147	10,2
متوسط	460	49,7	87	16,9	547	38,0
ثانوي	202	21,9	114	22,2	316	22,0
عالي	124	13,3	284	55,3	407	28,3
الشهاد المحصلة						
بدون شهادة	565	61,0	126	24,6	692	48,0
شهادة التكوين المهني	260	28,0	118	22,9	377	26,2
شهادة التعليم العالي	102	11,0	269	52,2	371	25,8
المجمــوع	**926**	100	**513**	100	**1440**	100

Source : ONS, Activité, Emplois & Chômage en septembre 2017, op. cit, p 6.

توضح الأرقام السالفة الذكر حجم الاختلال الموجود في هيكل البطالة في الجزائر، وخاصة بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية، ومعها تبرز الفجوة الكبيرة بين مخرجات الجامعة الجزائرية ومتطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي. هذه الملاحظات تستدعي تظافر جهود الفاعلين من أجهزة ووزارات، وخاصة وزارة التعليم العالي من خلال تبني استراتيجية حقيقية

وهادفة لتقليص هذه الهوة، وذلك بإعادة النظر في التخصصات الجامعية وآليات التوجيه، إضافة إلى تحسين نوعية المخرجات وتغيير نمطية التكوين المبنية أساسا على التلقين.

الخاتمة:

إن هشاشة الوضع الاقتصادي للجزائر، والتوقعات المستقبلية الدالة على تحقيق معدلات نمو متواضعة، تجد تفسيرها في أحد الجوانب الهامة المتمثلة في ضعف استخدام عوامل الإنتاج بكفاءة، وفي مقدمتها العنصر البشري. فكل التقارير الدولية والدراسات المنجزة تشير إلى ضرورة إدراج موضوع التحولات الديموغرافية مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن الأهمية في أن هناك تغيرات في الهيكل العمري للسكان ينبغي التهيؤ لها، انطلاقا من ارتباطها بمسائل أساسية كالتربية، التشغيل والبطالة، ومحاولة الاستفادة من الاتجاهات الديموغرافية المستقبلية لفئة السكان النشطين، فيما يعرف بالهبة الديموغرافية كمنطلق لتسريع النمو الاقتصادي، والاستفادة من خزان الرأسمال البشري في سن العمل. ومن هنا يبرز الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري كمطلب أساسي لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، من خلال إيجاد مزيج ملائم للسياسات التي تحقق التوازن بين مستوى النمو الاقتصادي والمسألة الاجتماعية في مختلف أبعادها.

كل هذه المعطيات تستوجب تشخيص جدي وإشراك جميع الفاعلين لإيجاد الآليات الكفيلة بخلق ديناميكية حقيقية لمشاكل سوق العمل، وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية. وهذا التحدي لا يقتصر على عدد المناصب الواجب توفيرها وإنما يتعدى إلى نوعية هذه المناصب وديمومتها، خصوصا وأن العديد من الأفراد في سن النشاط يمارسون وظائف لا تتماشى ومؤهلاتهم، مما يفسح المجال أكثر أمام بروز النشاط غير الرسمي.

على ضوء المؤشرات المتعلقة بمخرجات التعليم وكذا الهدر المدرسي (الرسوب والتسرب)، فإن وضعية المنظومة التعليمية ببلادنا تستدعي تشخيصا جديا، من أجل تحديد مكامن الخلل ومن ثم الارتقاء بمستويات التكوين للعنصر البشري بما يخدم التوجهات الاقتصادية للجزائر. ويمكن إبراز أهم محاور الإصلاح في النقاط التالية:

- إعادة النظر في مدى الترابط بين محتوى البرامج التعليمية وأساليب التدريس، فلا يجب أن يقتصر هذا الأخير على أسلوب التلقين فقط، ويكون الأستاذ هو مصدر المعلومة.
- إعطاء أولوية أكثر للوسائل التكنولوجية وتطبيقاتها كإحدى الوسائل الهامة في العملية التربوية والتقويم المستمر.

- إصلاح المنظومة التعليمية بشكل عام يستدعي تظافر جهود كل الفاعلين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية الوطنية، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إثراء سياسة ونوعية التكوين الجامعي بما يدعم التواصل والتنسيق بين الجامعة الجزائرية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية، انطلاقا من كون الجامعة هي شريك فاعل في العملية التنموية بمختلف أبعادها.
- تفعيل شبكة جمع المعلومات حول مستويات التشغيل واحتياجات سوق العمل بما يسمح بخلق تقارب بين مستويات العرض والطلب.
- تفرض ظاهرة العولمة امتلاك وسائل المعرفة واستثمارها بكفاءة وفعالية، بما يتيح الانتقال إلى ما يعرف حاليا بالاقتصاد المبني على المعرفة، أين تصبح هذه الأخيرة المحدد الرئيسي للإنتاجية والنمو الاقتصادي. وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة بناء العملية التعليمية في إطار رؤية استراتيجية واضحة المعالم لخلق التناغم المطلوب بين مخرجات الجامعة والاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية لبلادنا.
- في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانضمام المزمع إلى المنظمة العالمية للتجارة، تبرز أهمية وضرورة تفعيل سياسات التشغيل بما يتماشى والأوضاع الاقتصادية الجديدة التي تتسم بحركة دولية واسعة لرؤوس الأموال، وذلك من خلال التركيز على مجالات الاستثمار المنتج التي تسمح بتحقيق معدلات نمو حقيقية ومستمرة.

الهوامش

[1]Zahia Ouadah-Bedidi et Jacques Vallin, Maghreb : la chute irrésistible de la fécondité. Population & société, Bulletin Mensuel d'information de l'institut national d'études démographiques, N° 359, Juillet – Aout 2000. pp 1- 4

[2] Mpembele Sala-Diakanda, De Bucarest à Mexico : évolution des positions africaines en matière de population, Institut de recherche pour le développement, France, p 181, http://horizon.documentation.ird.fr , consulté le 11/1/2018.

[3] Lakrouf Ali, La politique algérienne en matière de population-Discours et situation, Revue des sciences humaine et sociales, Université de Ouargla, N° 17, décembre 2014,

[4]Enquête Algérienne Sur La Santé De La Famille, 2002, Projet Pan Arabe Pour La Sante De La Famille, analyses Approfondies, 2005, p 44, http://www.sante.gov.dz, consulté le 15/12/2017.

[5] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة السكان والتنمية: تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة، الدورة الخمسون، 3-7 نيسان/ أبريل 2017، ص 15.

[6] ONS, Démographie Algérienne 2016, p1. www.ons.dz, consulté le 03/12/2017

[7] ONS, Démographie Algérienne 2015, N° 740, Avril 2016, p2.

[8] الهبة الديموغرافية أو النافذة الديموغرافية تعني الانخفاض في نسب السكان للفئة العمرية دون سن 15سنة، وارتفاع نسبة السكان في سن النشاط التي تمثلها الفئة العمرية (15-64) عاما، وتستمر لمدة تتراوح ما بين 30-40 سنة أي ما يعادل جيلا ونصف.

[9] محمد مراياتي، ملامح التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اجتماع الخبراء حول الابتكار والتكنولوجيا للنهوض باقتصاد المعرفة في المنطقة العربية، عمان، الأردن، 3-4 حزيران/ يونيو 2015.

[10] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Profil de pays 2016 – Algérie, Mars 2017, p 23.

[11] CNES, Rapport de conjoncture économique & sociale, 1er semestre 2015, Novembre 2015, p82

[12] Groupe de la banque mondiale, Rapport de suivi de la situation économique de l'Algérie, printemps 2017, p16.

[13] CNES, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie ? Rapport National sur le développement humain 2013-2015, ANEP Rouïba 2016, p 58.

[14] IDEM, p 58.

[15] OCDE, PISA 2015, résultat à la loupe, 2016, p 5, www.oecd.org.

[16] CNES, Rapport National sur le développement humain 2013-2015, op. cit, p 75

[17] CNES, Rapport de conjoncture économique & sociale, 1er semestre 2015, Novembre 2015, p 85

[18] ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats : 2013-2015, op.cit, p 30.

[19] مختار عيواج، زهية بوديار: التكامل بين مخرجات نظام ل م د ومتطلبات سوق العمل في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، من 28 أفريل إلى 01 ماي 2014، عمان، الأردن، ص 07.

[20] Nations Unies, Objectifs De Développement Durable, 17 Objectifs pour transformer notre monde, www.un.org, consulté le 22/01/2018.

[21] MUSETTE Mohamed Saïb, Le marché du travail en Algérie : une vision nouvelle?, FCE - Journées de l'entreprise algérienne : Emploi, Formation et Employabilité - Alger 29 Octobre 2013, p 1.

[22] لمعلومات أكثر أنظر:

Banque Mondiale, République Algérienne Démocratique et Populaire, à la recherche d'un investissement publique de qualité, Rapport N 36270-DZ, texte principal, volume I, 15 aout 2007.

[23] Fonds Monétaire International, Algérie, département de la communication, Communiqué de presse n° 17/201, 01 juin 2017, p1.

[24] ONS, Activité, Emplois & Chômage en septembre 2017, N° 796, novembre 2017, p12.

[25] www.banquemondiale.org/fr/country/algeria, consulté le 21/1/2018.

[26] Groupe de la banque mondiale, Rapport de suivi de la situation économique de l'Algérie, op.cit, p3.

[27] ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats : 2013-2015, op.cit, p 15.

[28] ONS, Activité, Emplois & Chômage en septembre 2017, op. cit, p5.
[29]Lamia Benhabib, Chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyses multidimensionnelles et expérimentation, thèse de doctorat en Sciences Économiques, Université Paris-Est Créteil, Le 12 janvier 2017, p 57.
[30] CNES, Rapport National sur le développement humain 2013-2015, op.cit, p 72.
[31] Communication du Ministre du Travail, de l'emploi Et de La Sécurité Sociale, à l'occasion de la rencontre : De l'université au monde du travail, Alger, le 26 novembre 2017.
[32] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Profil de pays 2016 – Algérie, op. cit,